الأمم المتحدة

CRPD/CSP/2014/5

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

Distr.: General
31 July 2014
Arabic
Original: English

**مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة**
**الدورة السابعة**
نيويورك، ١٠-١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤

# تقرير الدورة السابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

## أولا - مقدمة

١ - عُقدت الدورة السابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

٢ - وعُقدت خلال المؤتمر ست جلسات. ففي الجلستين الأولى والثانية، المعقودتين في ١٠ حزيران/يونيه، واللتين ترأسهما على التوالي ماشاريا كاماو (كينيا)، رئيس المؤتمر، ورون بروسور (إسرائيل)، نائب الرئيس، عُقدت جولتان من الانتخابات، وفقا للمادة ٣٤ من الاتفاقية، من أجل انتخاب تسعة أعضاء للجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وعقد اجتماعان من اجتماعات المائدة المستديرة خلال الجلستين الثالثة والرابعة المعقودتين في ١١ حزيران/يونيه. وقد ترأس اجتماع المائدة المستديرة ١، المتعلق بإدماج أحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، أ. ك. عبد المؤمن (بنغلاديش)، نائب رئيس المؤتمر؛ بينما ترأس اجتماع المائدة المستديرة ٢، المتعلق بالتنفيذ والرصد على الصعيد الوطني، روبن أرماندو إسكالانتي هاسبون (السلفادور)، نائب الرئيس. وفي الجلسة الخامسة، المعقودة في ١٢ حزيران/يونيه، عُقدت حلقة نقاش غير رسمية بشأن الشباب ذوي الإعاقة، اشترك في رئاستها كل من ستيفان تافروف (بلغاريا)، نائب رئيس

280814 280814 14-58248 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المؤتمر، وماريان دايمند، ممثلة منظمات المجتمع المدني. وخلال الجلسة السادسة المعقودة في ١٢ حزيران/يونيه، نوقشت بنود جدول الأعمال المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية من جانب منظومة الأمم المتحدة وقرارات مؤتمر الدول الأطراف، كما اختتم المؤتمر.

٣ - ويرد نص القرارات التي اعتمدها المؤتمر في المرفق الأول. ويرد الموجز الذي أعده الرئيس عن الدورة في المرفق الثاني. ويتضمن المرفق الثالث قائمة المنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى الدورة، بينما يتضمن المرفق الرابع قائمة بالوثائق الصادرة لأغراض الدورة.

## ثانيا - افتتاح المؤتمر

٤ - افتُتح المؤتمر من قِبل الرئيس.

٥ - وفي الجلسة الأولى، أقر المؤتمر جدول الأعمال المؤقت (CRPD/CSP/2014/1) ووافق على تنظيم أعمال الدورة.

٦ - وعملاً بالفقرة ٥ (ج) من المادة ٢٥ من النظام الداخلي، اعتُمدت سبع منظمات غير حكومية لدى المؤتمر.

٧ - وأدلى ببيانات افتتاحية كل من وو هونغبو، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالنيابة عن الأمين العام؛ وماريا سوليداد سيسترناس ريبس، رئيسة اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وريسناواتي أوتامي، ممثلة منظمات المجتمع المدني.

## ثالثا - انتخاب أعضاء اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

٨ - في إطار البند ٤ من جدول الأعمال، تم انتخاب المرشحين التسعة التالية أسماؤهم أعضاءً في اللجنة لفترة أربع سنوات اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥: تيريزيا ديغينير (ألمانيا)، وهيونغ شيك كيم (جمهورية كوريا)، وستيغ لانغفاد (الدانمارك)، وكارلوس ألبرتو بارا دوسان (كولومبيا)، وكومارافيل بيانياندي (موريشيوس)، وجوناس روسكوس (ليتوانيا)، وداميان تاتيتش (صربيا)، وليانغ يو (الصين)، ودنلامي أومارو باشارو (نيجيريا).

## رابعا – المسائل المتصلة بتنفيذ الاتفاقية: مناقشة عامة

٩ – خلال المناقشة العامة (البند ٥ (أ) من جدول الأعمال)، أدلى ببيانات ممثلو ٧٢ دولة[١] والاتحاد الأوروبي، وهي دول أطراف في الاتفاقية. وأدلى ببيانات أيضا اثنان من الموقعين على الاتفاقية[٢] و ١١ مراقباً[٣]. وأحاطت هذه البيانات المؤتمر علما بالتقدم المحرز في كل من تنفيذ الاتفاقية ورصدها منذ الدورة الماضية. وبالنظر إلى نتائج الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الإعاقة والتنمية الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أكدت وفود عديدة من جديد التزامها بتنفيذ الأهداف الواردة في الوثيقة الختامية، ولا سيما تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده.

١٠ – وأبرزت الدول الأطراف والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في ما أدلت من بيانات الحاجة الماسة إلى إدراج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجاتهم ومنظوراتهم في العمليات الإنمائية، لا سيما في سياق الإطار الإنمائي الناشئ لما بعد عام ٢٠١٥. وتبادل المشاركون في المناقشة العامة ما لهم من خبرات وممارسات جيدة في مجال تعزيز التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة. وأكدت الدول الأطراف مجددا أن المؤتمر يتيح فرصة فريدة وقيِّمة للغاية لتبادل المعلومات والخبرات فيما بين جميع أصحاب المصلحة. وأعربت عدة دول أطراف عن تقديرها للرئيس والمكتب والأمانة العامة لما يبذلونه من جهود متفانية من أجل تعزيز المؤتمر، ولإعداد برنامج كامل ومثرٍ لدورته السابعة.

---

(١) الاتحاد الروسي، والأرجنتين، والأردن، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وأوروغواي، وإيران (جمهورية – الإسلامية) ، وإيطاليا، وباراغواي، وباكستان، والبرازيل، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنغلاديش، وبنما، وبوركينا فاسو، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبيرو، وتايلند، وتركيا، وتوغو، وجامايكا، والجزائر، والجمهورية التشيكية، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، ورومانيا، وزمبابوي، والسلفادور، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسنغال، والسودان، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وشيلي، وغانا، وغواتيمالا، وفرنسا، والفلبين، وقبرص، وقطر، وكندا، وكوبا، وكوستاريكا، وكولومبيا، وكينيا، ومالطة، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وملديف، والمملكة العربية السعودية، وميانمار، والنرويج، ونيجيريا، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، والهند، وهندوراس، واليابان؛ وأدلت دولة فلسطين أيضا ببيان.

(٢) أنغولا وفنلندا.

(٣) جامعة الدول العربية، ولجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والتحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة، ومنظمة الإدماج الدولية، والمنظمة الدولية للمعوقين، ومنظمة أستراليا لذوي الإعاقة، والاتحاد العالمي للمكفوفين، والمنتدى الأوروبي للإعاقة، والمنظمة العربية للمعوقين، ومنتدى منطقة المحيط الهادئ للإعاقة، والمنظمة الدولية للمعوقين – فرع المنطقة العربية.

## خامسا – مناقشات المائدتين المستديرتين

١١ – عُقدت أثناء المؤتمر اجتماعات للمائدة المستديرة في جلستيها الثالثة والرابعة. وقدم عروضاً فريق من المتكلمين، تلتها مناقشات تفاعلية.

### اجتماع المائدة المستديرة ١: إدماج أحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

١٢ – تولى تقديم عروض في إطار البند ٥ (ب) من جدول الأعمال أربعة من المشاركين في حلقة النقاش، هم: السفير زولت هيتيسي (هنغاريا)، ونيخيل سيث (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة التنمية المستدامة)، ويتنيبيرش نيغوسي (المركز الإثيوبي المعني بالإعاقة والتنمية)، ولاتوا هالاتاو (منتدى منطقة المحيط الهادئ للإعاقة). وناقش المشاركون في حلقة النقاش السبل والوسائل الكفيلة بإدراج حقوق وشواغل الأشخاص ذوي الإعاقة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، شدد المشاركون على أهمية إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في عمليات اتخاذ القرار بخصوص الغايات والمؤشرات ذات الصلة التي ينبغي أن يعتمدها المجتمع الدولي بوصفها جزءا من أهداف التنمية المستدامة وأطر التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، كما شددوا على أهمية تحسين البيانات المصنفة حسب نوع الإعاقة في هذه السياقات.

### اجتماع المائدة المستديرة ٢: التنفيذ والرصد على الصعيد الوطني

١٣ – تولى تقديم عروض في إطار البند ٥ (ج) من جدول الأعمال أربعة من المشاركين في حلقة النقاش، هم: موارا مايغا (البرلمان الوطني، والجمعية المعنية بالمصابين بالمهق في كينيا)، وسيلفيا كوان (اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة)، وريسنا أوتامي (الاتحاد الوطني الإندونيسي من أجل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة)، وسيلفانا لاكيس (اتحاد المقعدين اللبنانيين). وركز المشاركون في حلقة النقاش مناقشاتهم على القضايا الرئيسية المتصلة بتنفيذ الاتفاقية ورصدها، من قبيل مواءمة القوانين المحلية مع الاتفاقية وتوفير ما يكفي من التمويل للآليات الوطنية، مثل جهات التنسيق الوطنية ومؤسسات الرصد المستقلة. كما أُبرزت أهمية إشراك منظمات المجتمع المدني في آليات الرصد.

## سادسا – حلقة نقاش غير رسمية بشأن الشباب ذوي الإعاقة

١٤ – تولى تقديم عروض خلال حلقة النقاش غير الرسمية بشأن الشباب ذوي الإعاقة (البند ٥ (د) من جدول الأعمال) كل من ألكسندر كيلمان (مجلس الدفاع عن حقوق

الإنسان بالسلفادور)، ولوسي مير (طالبة فازت بميدالية ذهبية في الألعاب الأولمبية الخاصة)، وبرام جوردان (قسم الشباب التابع للاتحاد العالمي للصم)، وكلار بيلهام ونجيكيليلا أ. ميتشيل (مؤسسة ليونارد شيشير الدولية لذوي الإعاقة)، وسينب ديكانباييف (رابطة قيرغيزستان المعنية بحقوق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة ووالديهم). وناقش المتحدثون المسائل الرئيسية والممارسات الجيدة المتعلقة بحقوق الشباب ذوي الإعاقة ورفاههم في المجتمع والتنمية. وأعربوا أيضا عن قلقهم العميق إزاء الصعوبات الشديدة التي لا يزال يواجهها الشباب ذوو الإعاقة في جميع أنحاء العالم وفي جميع مجالات الحياة. ودعا جميع المتحدثين الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة إلى إشراك الشباب ذوي الإعاقة في المفاوضات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وإلى ضمان الأخذ بنهج قائم على حقوق الإنسان في التنمية، يشمل الشباب ذوي الإعاقة.

## سابعا – تنفيذ منظومة الأمم المتحدة للاتفاقية

١٥ – تم تناول البند ٦ من جدول الأعمال أثناء الجلسة السادسة. وتولى تقديم عروض كل من تشاندرا روي – هنريكسن (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)، وماريت كوهونين شريف (مفوضية حقوق الإنسان)، وهما الرئيستان المشاركتان لفريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إضافة إلى ماريا سوليداد سيسترناس رييس (رئيسة اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة)، وشويب تشالكلين (المقرر الخاص المعني بمسألة الإعاقة التابع للجنة التنمية الاجتماعية)، ولينين مورينو (المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالإعاقة وتيسير الوصول).

١٦ – وناقش المشاركون في حلقة النقاش أمثلة لسبل قيام كيانات الأمم المتحدة بتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومنها التعاون وتنسيق الجهود المبذولة من خلال فريق الدعم المشترك بين الوكالات. وقام كل من رئيس اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمقرر الخاص المعني بمسألة الإعاقة والمبعوث الخاص للأمين العام بإبلاغ المؤتمر بما يقومون به من أعمال للترويج للاتفاقية في إطار ولاية كل منهم.

## ثامنا – قرارات مؤتمر الدول الأطراف

١٧ – اعتمد المؤتمر، خلال جلسته السادسة أيضا، في إطار البند ٧ من جدول الأعمال، ثلاث قرارات مقترحة من مكتبه (المرفق الأول). وهذه هي المرة الأولى التي اعتمد فيها المؤتمر مقررات.

## تاسعا – اختتام المؤتمر

١٨ – في ختام المؤتمر، أعرب الرئيس عن تقديره لجميع الدول الأطراف والأمانة العامة على حسن تعاونها ودعمها القوي لجعل الدورة السابعة لمؤتمر الدول الأطراف تتكلل بالنجاح. وأبلغ الرئيس أيضا المؤتمر بأن المكتب المنتخب للدورتين الثامنة والتاسعة لمؤتمر الدول الأطراف سيُختار من المجموعات الإقليمية التالية: الرئيس المنتخب، جمهورية كوريا (مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ)؛ ونواب الرئيس المنتخبون، البرازيل (مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، وبولندا (مجموعة أوروبا الشرقية)، وجمهورية تنزانيا المتحدة (المجموعة الأفريقية)، وإيطاليا (مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى).

١٩ – ورُفعت جلسات المؤتمر الساعة ١٧:٠٠ يوم ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

# المرفق الأول

## قرارات مؤتمر الدول الأطراف

اعتمد مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، في دورته السابعة، القرارات التالية:

### القرار ١ – مكان وتوقيت انعقاد الدورة الثامنة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

إن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ١٠٦/٦١، ويأخذ في الاعتبار الفقرتين ١ و ٢ من المادة ١ من النظام الداخلي للمؤتمر، يقرر عقد دورته الثامنة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٩ إلى ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

### القرار ٢ – تخصيص ست جلسات على مدى ثلاثة أيام كاملة لدورات مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

إن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يحيط علما بتقديم الدعم اللازم لعقد ست جلسات على مدى ثلاثة أيام كاملة خلال الدورة السابعة للمؤتمر، ويقرر أن يوصي الأمين العام بأن يواصل تقديم الدعم الكافي على نحو مماثل لعقد ست جلسات على مدى ثلاثة أيام كاملة في الدورات المقبلة للمؤتمر، ابتداء من الدورة الثامنة.

### القرار ٣ – الطلب إلى الأمين العام أن يحيل تقرير مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

إن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يقرر أن يطلب إلى الأمين العام أن يحيل تقرير المؤتمر عن دورته السابعة إلى جميع الدول الأطراف والمراقبين.

# المرفق الثاني

## موجز الرئيس لأعمال الدورة السابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

### افتتاح مؤتمر الدول الأطراف

١ - ماشاريا كاماو (كينيا)، رئيس مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة: افتتح الدورة السابعة للمؤتمر. وذكر الرئيس أن هذه الدورة ستركز على تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأن المؤتمر قد يواصل التداول بشأن سبل جعل المجتمعات شاملة ومستدامة للجميع. وأشار إلى أن ١٤٧ دولة قد صدقت على الاتفاقية وأن ١٥٨ دولة قد وقعت عليها، وهذا دليل واضح على زيادة التزام الدول الأعضاء وعلى الدعم المقدم على الصعيد العالمي للنهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وشجع الرئيس البلدان التي لم تصدق على الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري على أن تنظر في القيام بذلك. وإذ سلط الرئيس الضوء على الإنجازات البارزة التي تحققت منذ عقد الدورة الأخيرة للمؤتمر، فإنه أشار إلى أن المجتمع الدولي يوجد عند منعطف حاسم حيث اقترب من المرحلة النهائية من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وصمم إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، أكد الرئيس أن المؤتمر ينبغي له القيام بدور هام في تبادل المعارف والتجارب والخبرات، وفي بناء شراكات واسعة بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل إدماج مسائل الإعاقة في خطة جديدة للتنمية على الصعيد العالمي.

٢ - وو هونغبو، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية: أدلى ببيان افتتاحي باسم الأمين العام. وأكد من جديد أن الحصول على فرص متساوية أساسي للمشاركة، وأن العديد من العوائق وأوجه عدم المساواة التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة لا تزال قائمة. وتشمل أوجه عدم المساواة تلك الافتقار إلى فرص الحصول على التعليم والعمالة والرعاية الصحية ونظم الدعم الاجتماعي والقانوني. وقال إن هذه الحواجز بدورها تحول دون تحقيق العديد من الشباب ذوي الإعاقة لإمكاناتهم الكاملة من أجل المساهمة في تنمية مجتمعاتهم. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لمكافحة ممارسات التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة واستبعادهم التي لا تزال تتغلغل في العديد من المجتمعات. وأضاف أن من الأهمية بمكان التأكد من أن احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة تتجلى في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وشدد على أهمية العمل جنبا إلى جنب مع الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم في هذا المسعى.

٣ - ماريا سوليداد سيسترناس رييس (رئيسة اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة): شددت على ضرورة جعل التنمية المستدامة شاملة للجميع وتيسير فرص الاستفادة منها. ودعت السيدة سيسترناس رييس إلى الاعتراف بالأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع الآخرين أمام القانون. وشددت أيضا على أن الأهلية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة ينبغي حمايتها. وناقشت الروابط الفعالة القائمة بين اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومؤتمر الدول الأطراف. كما أقرت بأن زيادة التعاون فيما بين الوكالات أمر حيوي لفعالية التنمية الاجتماعية.

٤ - ريسناواتي أوتامي (ممثلة منظمات المجتمع المدني): أشارت إلى أن منظمات بلدان الجنوب لا تزال غائبة عن منتدى عالمي لتناول مسائل الإعاقة من قبيل الأمم المتحدة. وتشير التقديرات إلى أن نسبة ٨٠ في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يفوق عددهم بليون شخص في جميع أنحاء العالم يعيشون في بلدان الجنوب. وقالت إن الأشخاص ذوي الإعاقة لا يزالون ضمن الفئات الأكثر تهميشا، بينما لا تظهر مسائل الإعاقة في الأهداف الإنمائية للألفية. ومضت قائلة إن تمكين المرأة والأطفال من ذوي الإعاقة هو أمر حيوي للتنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وأكدت السيدة أوتامي على أن إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن يعتمد الأهداف والغايات الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة والشاملة لمسائل الإعاقة.

## إقرار جدول الأعمال وانتخاب أعضاء اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

٥ - أقر المؤتمر جدول الأعمال (CRPD/CSP/2014/1)، ووافق بتوافق الآراء على اعتماد المنظمات غير الحكومية التي قدمت طلبات للمشاركة بصفة مراقب في المؤتمر، وشرع في عملية الانتخاب. وانتخب المؤتمر تسعة أعضاء في اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لملء الشواغر التي ستنشأ في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وقد صوَّت ١٤٢ مندوبا من الدول الأطراف. وحصل ثمانية مرشحين من أصل ٢١ مرشحا على أغلبية الأصوات المطلوبة، أي ٧٢ صوتا، وفيما يلي أسماؤهم: تيريزيا ديغينير (ألمانيا)؛ وهيونغ شيك كيم (جمهورية كوريا)؛ وستيغ لانغفاد (الدانمارك)؛ وكارلوس ألبرتو بارا دوسان (كولومبيا)؛ وكومارافيل بيانياندي (موريشيوس)؛ وجوناس روسكوس (ليتوانيا)؛ وداميان تاتيتش (صربيا)؛ وليانغ يو (الصين). وعقدت جولة ثانية من التصويت لشغل المقعد التاسع، وبذلك انتُخب دنلامي أومارو باشارو (نيجيريا) على النحو الواجب.

**اجتماع المائدة المستديرة ١: إدماج أحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥**

٦ - أ. ك. عبد المؤمن (بنغلاديش)، نائب رئيس المؤتمر: ترأس اجتماع المائدة المستديرة ١، وحدد سياق المناقشة من خلال طرح الأسئلة الثلاثة التالية على المشاركين في حلقة النقاش:

١ - ما هي السبل المتوافرة لإدماج مسائل الإعاقة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؟

٢ - كيف يمكن لإطار جديد أن يعالج على أفضل وجه حالات عدم المساواة التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة فيما يتعلق بجميع الأهداف ذات الصلة؟

٣ - كيف يمكن رصد وتقييم عملية إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؟

٧ - زولت هيتيسي (هنغاريا): ذكر الجهود التي يبذلها الفريق العامل المفتوح الباب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بالتنمية المستدامة على أنها أفضل السبل للقيام بذلك. على أن الفريق ينتهي من أعماله في تموز/يوليه ٢٠١٤، بما في ذلك المقترحات الخاصة بوضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة. وشدد على أن أهداف التنمية المستدامة، بخلاف الأهداف الإنمائية للألفية، ستشمل الأشخاص ذوي الإعاقة باعتبارهم من المساهمين في التنمية المستدامة ومن المستفيدين منها. وشدد السيد هيتيسي على أهمية جمع بيانات مفصلة عن الإعاقة. وذكر كذلك أن الدول الأعضاء التي قامت بجمع بيانات دقيقة وصارمة ستكون لديها صورة أوضح عن حجم الفئات الضعيفة واحتياجاتها، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة.

٨ - نيخيل سيث (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة التنمية المستدامة): لاحظ أن الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية اجتمعت لأول مرة في سياق خطة التنمية العالمية. وكان وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ عبارة عن عملية تنطلق من القاعدة يشترك فيها أصحاب المصلحة المتعددون، ومن شأنها أن تفضي إلى خطة أشمل بكثير من الأهداف الإنمائية للألفية. وأكد أيضا أن العديد من الأهداف لا تتناول بالتحديد مسألة الإعاقة، إلا أنها تظل ”ذات صلة بمسائل الإعاقة“. وذكر السيد سيث أنه حتى قبل وضع الصيغة النهائية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، هناك حاجة ماسة إلى إدراج العناصر الرئيسية في مرحلة التنفيذ. وبالإضافة إلى ذلك، تشير العملية الحالية بوضوح إلى أن استخدام

بيانات غير موثوقة في تصميم السياسات الوطنية وإنشاء آلية فعالة للمساءلة هما من بين أكبر التحديات التي تواجه نجاح أهداف التنمية المستدامة في المستقبل.

٩ - يتنيبيرش نيغوسي (المركز الإثيوبي المعني بالإعاقة والتنمية): شددت على ضرورة إدراج أصوات الأشخاص ذوي الإعاقة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد يتيح وضع إطار لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يدور حول مسألة الإدراج سبيلا لتناول مسائل الإعاقة وشواغل الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد رددت النقطة التي أثارها السيد هيتسي بشأن أهمية إدراج بيانات مصنفة حسب نوع الإعاقة في الخطة الجديدة.

١٠ - لاتوا هالاتاو (منتدى منطقة المحيط الهادئ للإعاقة): قال إن التحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة قد ساهم في إدراج مسائل الإعاقة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأشار إلى أن المادة ٤ من الاتفاقية تعد من بين سبل إدراج الإعاقة في الخطة، وأن ذلك قد يُتخذ نموذجا لجميع عمليات التنمية. وفي هذا السياق، يمكن للتعاون الوثيق مع آليات الأمم المتحدة الإنمائية أن يكفل إشراك ممثلين للأشخاص ذوي الإعاقة.

١١ - وأخذ الكلمة خلال اجتماع المائدة المستديرة ١ ممثلو كل من ألمانيا وتركيا وجنوب أفريقيا والسودان والسويد وكندا وكينيا ونيجيريا ونيوزيلندا واليابان.

## اجتماع المائدة المستديرة ٢: التنفيذ والرصد على الصعيد الوطني

١٢ - ترأس اجتماع المائدة المستديرة ٢ روبن أرماندو إسكالانتي هاسبون (السلفادور)، نائب رئيس المؤتمر.

١٣ - موارا مايغا (البرلمان الوطني، والجمعية المعنية بالمصابين بالمهق في كينيا): قدم لمحة عامة عن تنفيذ ورصد الاتفاقية في كينيا. وأشار إلى ارتفاع حالات الإعاقة في كينيا. وقال إن الدستور وقانون الأشخاص ذوي الإعاقة فضلا عن مختلف القوانين البرلمانية تتناول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتنص عليها. ومضى قائلا إن الحكومة تنفذ عددا من تدابير السياسة العامة، بما في ذلك إنشاء وكالات للتنفيذ والرصد، ووضع خطة للتعليم الرسمي المجاني لجميع الأطفال المعوقين، ووضع المعايير الدنيا للتسهيلات الخاصة بالمعوقين في المباني، وبرامج للتحويلات النقدية للأشخاص ذوي الإعاقات الشديدة، والأخذ بنظام للحصص يقضي بوجوب إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في نسبة ٥ في المائة من جميع المناصب التي تُشغل بالتعيين والمناصب التي تُشغل بالانتخاب. وقال إن ثمة حاجة إلى تفعيل خطط العمل الوطنية الرامية إلى مواءمة القوانين القائمة مع الاتفاقية، فضلا عن رصد وتنفيذ القوانين، وإلى توفير التمويل الكافي لتنفيذ هذه الخطط. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى تعديل القوانين

التمييزية من أجل ضمان تعميم منظور الإعاقة. وفي هذا السياق، ينبغي أن يكون التنفيذ قابلا للقياس وأن يكون له جدول زمني معقول، وينبغي أن تخصَّص له الموارد الكافية لكي يتم بفعالية. وأعرب عن رأي مفاده أن مؤسسات حقوق الإنسان ينبغي أن تكون بمثابة مراكز تنسيق لمسائل الإعاقة.

١٤ - سيلفانا لاكيس (اتحاد المقعدين اللبنانيين): قامت بتحديد أربع فئات من المؤسسات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة العربية على النحو التالي: (أ) المؤسسات المدعومة من الدول من أجل تقديم الخدمات إلى عدد محدود من الأشخاص ذوي الإعاقة؛ (ب) والمؤسسات التي تتعاقد مع الحكومات من أجل تقديم الخدمات إلى الأشخاص ذوي الإعاقة؛ (ج) والمؤسسات التي تعنى بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ (د) والمؤسسات التي تعمل للدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال وضع واقتراح القوانين والبدائل. وأشارت إلى الافتقار في كثير من الأحيان إلى الآليات أو الأدوات أو المعلومات اللازمة لمساعدة البلدان على تنفيذ الاتفاقية. ويطرح الافتقار إلى المعلومات المتاحة بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة حاليا تحديا كبيرا لتخطيط السياسات على النحو الملائم. وأضافت أن الحكومات في المنطقة العربية بحاجة إلى وضع خطط وطنية شاملة لمسائل الإعاقة مشفوعة بعناصر الرصد. وقامت السيدة لاكيس كذلك بتحديد الأولويات التالية: ضرورة الاعتراف بالأشخاص ذوي الإعاقة باعتبارهم من صناع القرار؛ وضرورة رصد المجالس التي تعالج مسائل الإعاقة؛ وأهمية الاستقلال السياسي لمجالس من هذا القبيل.

١٥ - سيلفيا كوان (اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة): ناقشت تنفيذ الاتفاقية ورصدها وفقا للمادة ٣٣. وذكرت أن دور الرصد ينبغي أن تقوم به مؤسسات ذات ميزانيات كافية وولايات واسعة النطاق. وقالت إن العديد من مراكز التنسيق المعنية بالإعاقة حاليا لا تملك ما يكفي من الأموال، وهي تابعة لمؤسسات تعمل في إطار النموذج الطبي للإعاقة. وفي هذا السياق، ينبغي إشراك آليات حقوق الإنسان أيضا في عملية التنفيذ. ويمكن أن تكون منظمات المجتمع المدني التي لديها ميزانية كافية جزءا من آلية مستقلة للرصد. وشددت السيدة كوان على أهمية إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في آليات التنسيق.

١٦ - ريسنا أوتامي (الاتحاد الوطني الإندونيسي من أجل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة): ناقشت تنفيذ الاتفاقية ورصدها في إندونيسيا من منظور المجتمع المدني. فقد دأبت منظمات المجتمع المدني الإندونيسية على التعاون مع وزارة الشؤون الخارجية في هذا الصدد. وثمة حاجة إلى تحسين القوانين واللوائح والبرامج الإنمائية بحيث تتوافق مع أحكام الاتفاقية. وأشارت إلى أن إحدى الوكالات الوطنية للتخطيط والتنمية وضعت خطة إنمائية

وطنية تدرج الأشخاص ذوي الإعاقة في البرنامج الحالي للحماية الاجتماعية. وأكدت السيدة أوتامي أيضا على الحاجة الملحة إلى تعميم مراعاة مسائل الإعاقة وإلى توثيق التعاون بين المجتمع المدني والحكومة، نظرا للدور المهم الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني في الإبلاغ عن تنفيذ الاتفاقية.

١٧ - وأخذ الكلمة خلال اجتماع المائدة المستديرة ٢ ممثلون عن البحرين وبلجيكا وبولندا وجنوب أفريقيا والسودان واليابان، وعن الاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للمعوقين.

**حلقة نقاش غير رسمية: الشباب ذوو الإعاقة**

١٨ - اشترك في رئاسة حلقة النقاش كل من ستيفان تافروف (بلغاريا)، نائب رئيس المؤتمر، وماريان دايمند، ممثلة منظمات المجتمع المدني.

١٩ - سينب ديكانباييف (رابطة قيرغيزستان المعنية بحقوق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة ووالديهم): أشارت إلى أن الشباب لا ينبغي أن يكونوا مبعثا للأعمال الخيرية بقدر ما ينبغي أن يكونوا موضوعا من مواضيع حقوق الإنسان. وأوضحت كيف ساعدت جهود الدعوة التي تضطلع بها منظمتها على وضع خطة وطنية لتحسين وضع الأشخاص ذوي الإعاقة في مجالي التعليم والخدمات الطبية. وقالت إن منظمتها قد بيَّنت، بفضل التزامها القوي بإنشاء مدارس شاملة للجميع من أجل الأطفال ذوي الإعاقة، أن هؤلاء الأطفال يمكنهم الاستفادة من التعليم على الرغم من إعاقتهم. وحثت الأمم المتحدة على العمل مع المنظمات والشباب من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية.

٢٠ - لوسي مير (طالبة فازت بميدالية ذهبية في الألعاب الأولمبية الخاصة): أطلعت الحضور على تجاربها وإنجازاتها في الألعاب الأولمبية الخاصة، وفي مجال الاشتراك في أنشطة الدعوة. وتحدثت أيضا عن أهمية التعليم الشامل لجميع الأطفال والشباب ذوي الإعاقة. وأكدت أن جميع الأطفال المعوقين وغير المعوقين يحق لهم أن يحصلوا على الحماية وأن يحظوا بالاحترام لذواتهم ولما يملكونه جميعا من قدرات خاصة.

٢١ - ألكسندر كيلمان (مجلس الدفاع عن حقوق الإنسان بالسلفادور): شدد على أن من المهم أن تنظر البلدان إلى الفقراء من الشباب ذوي الإعاقة على أنهم أفراد، وأن تحترم كرامتهم وتعالج مشاكلهم المختلفة. فاحترام ما للأشخاص ذوي الإعاقة من حقوق الإنسان والنظر إلى مختلف المشاكل التي يواجهونها من شأنهما أن يساعدا على تعزيز تنفيذ الاتفاقية. وأكد السيد كيلمان على الحاجة إلى الانتقال من الاعتراف الرسمي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى وضع وتنفيذ إجراءات ملموسة.

٢٢ - برام جوردان (قسم الشباب التابع للاتحاد العالمي للصم): أبرز أهمية إتاحة فرص متساوية للأشخاص ذوي الإعاقة من أجل الحصول على تعليم جيد. وقال إن التعليم بلغة الإشارة حق من حقوق الشباب المصابين بإعاقة سمعية. وفي ظل المضي في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ينبغي أن يتصدر التعليم الشامل للجميع قائمة الأولويات. ويؤدي التواصل بالشكل المناسب دورا أساسيا في ضمان إدماج الشباب ذوي الإعاقة في المجتمع. وكرر التأكيد على ضرورة اعتراف الحكومات بأن تعليم الشباب المصابين بإعاقة سمعية جزء لا يتجزأ من النهوض بما لهم من حقوق الإنسان.

٢٣ - كلار بيلهام (مؤسسة ليونارد شيشير الدولية لذوي الإعاقة): قالت إن الشباب ذوي الإعاقة هم الأكثر تهميشا، ويصعب الوصول إليهم أكثر من غيرهم من الفئات الاجتماعية. ويجري بوجه عام استبعادهم من الاستراتيجيات الإنمائية، كما يجري تمثيلهم تمثيلا ناقصا في المجتمع المدني. وأكدت على أن البرامج الإنمائية، سواء منها البرامج الرئيسية أو البرامج التي تختص بالإعاقة، ينبغي أن تعالج أيضا بصورة مباشرة أوضاع الشباب ذوي الإعاقة. وسلطت السيدة بيلهام الضوء على الإنجازات التي تحققت بفضل جهود الدعوة التي يضطلع بها الشباب ذوو الإعاقة في مختلف البلدان الأفريقية، وأكدت على ضرورة تعميم إدماجهم في جميع مراحل عملية صنع القرار.

٢٤ - نجيليكيلا ميتشيل (مؤسسة ليونارد شيشير الدولية لذوي الإعاقة): أطلع الحضور على تجارب الشباب من ذوي الإعاقة في كينيا، لا سيما النساء والفتيات ذوات الإعاقة، اللواتي يواجهن تمييزا مزدوجا على أساس الإعاقة ونوع الجنس. والعديد من هؤلاء الشباب لا يستفيدون من نفس الفرص المتاحة لنظرائهم غير المعوقين، بما في ذلك إمكانية الحصول على المعلومات المتعلقة بالصحة والخدمات الإنجابية، والتعليم، والعمالة. واستدرك قائلا إنه على الرغم من تلك التحديات، فقد تحقق بعض النجاح في تذليل العقبات التي تعترض الشباب ذوي الإعاقة، بوسائل منها النجاح في كسب التأييد لضمان مشاركة الشباب ذوي الإعاقة وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف مجالات الحياة.

٢٥ - وخلال فترة الأسئلة والأجوبة، أخذ الكلمة ممثلو كل من الاتحاد الروسي والأردن وباكستان والبحرين وبربادوس وتركيا وجنوب أفريقيا والسودان وسيراليون وشيلي وكندا وكينيا والمكسيك والنمسا ونيوزيلندا.

**تنفيذ منظومة الأمم المتحدة للاتفاقية**

٢٦ - قام رئيس المؤتمر بافتتاح الاجتماع المتعلق بتنفيذ منظومة الأمم المتحدة للاتفاقية.

٢٧ - تشاندرا روي - هنريكسن (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ورئيسة مشاركة لفريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة): ذكرت أن منظومة الأمم المتحدة اتخذت عددا من المبادرات لمواصلة إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع جوانب عمليات التنمية. وأشارت إلى افتتاح الأمين العام لأول مركز للتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة في مقر الأمم المتحدة. ومن شأن الاعتماد التاريخي للوثيقة الختامية الصادرة عن الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة لمناقشة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الأهداف الإنمائية، الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أن يشجع على اتخاذ إجراءات من أجل التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة، في مجالات منها التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة، والتعليم الشامل للجميع، والحماية الاجتماعية، والتمكين، والبيانات والإحصاءات المتعلقة بالإعاقة. وأكدت أيضا على أهمية إدراج منظور الإعاقة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢٨ - ماريت كوهونين شريف (مفوضية حقوق الإنسان، ورئيسة مشاركة لفريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة): أبلغت عن التقدم المحرز على مستوى المجتمع الدولي في مجال الترويج للاتفاقية. وذكرت عددا من التدابير الجديدة التي اعتمدتها منظمات دولية من قبيل منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية والاتحاد الدولي للاتصالات، وذلك للترويج للاتفاقية بقصد تحسين وضع الأشخاص ذوي الإعاقة. وأعلنت عن اتخاذ منظومة الأمم المتحدة عدة تدابير لجمع البيانات والإحصاءات المتعلقة بالإعاقة. وأعربت عن تقديرها للدول الأعضاء التي أسهمت في صندوق الشراكة المعني بالإعاقة في إطار شراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وشددت على ضرورة تولي الدول الأعضاء زمام المبادرة والعمل معا لتعزيز تنفيذ الاتفاقية.

٢٩ - ماريا سوليداد سيسترناس رييس (رئيسة اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة): أبلغت عن التقدم الذي أحرزته اللجنة وناقشت مسألة إنشاء فريق عامل لصياغة تعليقات عامة بشأن النساء والأطفال. وقد أجرت اللجنة حوارات ومناقشات عديدة بشأن قضايا العنف والصحة الإنجابية التي تواجهها النساء ذوات الإعاقة. وأوضحت الكيفية التي تعمل بها اللجنة على تعزيز نهج قائم على حقوق الإنسان، فضلا عن مؤشرات التنمية القائمة على حقوق الإنسان. وتناولت السيدة سيسترناس رييس أنشطة اللجنة ذات الصلة المشتركة بين الوكالات، التي تحدِث تآزرا فيما بين وكالات الأمم المتحدة والحكومات والمجتمع المدني.

٣٠ - شويب تشالكلين (المقرر الخاص المعني بمسألة الإعاقة التابع للجنة التنمية الاجتماعية): أشار إلى أن البيانات والإحصاءات اللازمة لرصد أي من الأهداف الإنمائية يجب أن تصنَّف بحيث تشمل الإعاقة. كما حث على إدراج مسائل الإعاقة في أهداف التنمية المستدامة، ودعا إلى إعداد تقرير توليفي في عام ٢٠١٤ يتجلى فيه النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع والتنمية. وأشار إلى ضرورة اعتماد آلية رصد مستقلة تشرك منظمات المجتمع المدني في عملية رصد تنفيذ الاتفاقية. وبالإضافة إلى ذلك، أبرز السيد تشالكلين الحاجة الماسة إلى تسليط الضوء على مسألة وصم الأشخاص المصابين بإعاقات نفسية اجتماعية وما ينجم عنها من تمييز.

٣١ - لينين مورينو (المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالإعاقة وتيسير الوصول): ناقش أهمية الدمج بين المعارف والخبرات في مجال العلم والتكنولوجيا من أجل النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وحركة مناصرة الأشخاص ذوي الإعاقة، وسائر أفراد المجتمع. وبالإضافة إلى ذلك، شدد السيد مورينو على أهمية المسؤولية الاجتماعية والتضامن. وأعرب عن تصميمه على تعزيز تنفيذ الاتفاقية بنجاح، وإقامة شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين دعما لهذه الجهود.

٣٢ - وعلى إثر حلقة النقاش، قدم الرئيس ثلاثة قرارات، اعتمدها المؤتمر في وقت لاحق (انظر المرفق الأول). وبالإضافة إلى ذلك، أعلن تشكيلة المكتب المنتخب[٤].

٣٣ - وأدلى الرئيس ببيان ختامي هنأ فيه المؤتمر على مساهمته الكبيرة في وضع خطةٍ للتنمية المستدامة والعادلة والشاملة لمسائل الإعاقة لما بعد عام ٢٠١٥، بما يشمل وضع أولويات محددة من قبيل البيانات والإحصاءات المتعلقة بالإعاقة والرصد والتقييم. وشدد الرئيس على أهمية مواصلة التنفيذ على الصعيد الوطني، فضلا عن رصد القوانين والسياسات الرامية إلى إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع والتنمية. وشجع الرئيس الدول الأعضاء على العمل جنبا إلى جنب مع الشباب من أجل تمكينهم في جميع مناحي الحياة من خلال التعليم وبناء المهارات، وعلى التصدي للتحديات التي تواجه الشباب ذوي الإعاقة. وأعرب الرئيس عن اعتقاده بأن نتائج الدورة السابعة للمؤتمر قد ساعدت على تحسين فهم الكيفية التي تُتَرجم بها الوعود المقطوعة في الاتفاقية إلى سياسات واستراتيجيات محددة بغية إحداث فرق ملموس في حياة الأطفال والشباب والنساء والرجال من ذوي الإعاقة.

(٤) الرئيس المنتخب: جمهورية كوريا (مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ)؛ نواب الرئيس المنتخبون: البرازيل (مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، وبولندا (مجموعة أوروبا الشرقية)، وجمهورية تنزانيا المتحدة (المجموعة الأفريقية)، وإيطاليا (مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى).

٣٤ - وأشار الرئيس إلى أن أهمية المؤتمر تتزايد بسرعة كبيرة، وقد أضحى معترفا به باعتباره أحد أهم المنتديات العالمية التي تعنى بالإعاقة. وقد ضم المؤتمر ما يزيد على ألف مشارك، وعُقد في إطاره أكثر من ٤٠ نشاطا من الأنشطة الجانبية التي تغطي طائفة واسعة من القضايا العالمية التي تكتسي أهمية مباشرة بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة. وأشار إلى أن المؤتمر قد ينظر في تطوير أوجه التآزر مع الآليات الأخرى المنشأة بموجب معاهدات، بما في ذلك الآليات المتعلقة باتفاقية حقوق الطفل واتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وأشار كذلك إلى أن المؤتمر قد يرغب في النظر في عقد دوراته في مناطق مختلفة بهدف تحقيق مزيد من التآزر ولغرض التعريف به. وأعرب الرئيس عن ارتياحه للقرارات التي اعتمدها المؤتمر، وهو ما من شأنه أن يسهم في تعزيز أعماله. وقال إنه يشاطر الدول الأطراف وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة قلقها إزاء الحاجة الماسة إلى تعزيز الدعم المؤسسي المقدم من الأمم المتحدة لمؤتمر الدول الأطراف. وفي هذا السياق، شجع الرئيس المكتب المنتخب وجميع الدول الأطراف على دعم الجهود الرامية إلى تعزيز مؤتمر الدول الأطراف، بوسائل منها تأمين الموارد الكافية لتمكين المؤتمر من الاضطلاع بولاياته. وفي الختام، أعرب الرئيس عن تقديره العميق للمكتب والوفود والخبراء وممثلي المجتمع المدني وللأمانة العامة لما قدموه من تعاون ودعم ممتازين لرئاسة كينيا خلال المؤتمر.

# المرفق الثالث

## المنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في دورته السابعة

وفقا للفقرة ٥ (ج) من المادة ٢٥ من النظام الداخلي لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، جرى اعتماد المنظمات غير الحكومية التالية بموافقة المؤتمر بتوافق الآراء:

١ - مركز التوعية والتعلم وتوفير سبل العيش للمكفوفين (Center for Advocacy, Learning and Livelihood Foundation of the Blind - CALL) (الفلبين)

٢ - منظمة التمكين من خلال الإدماج (Empowerment Through Integration – ETI) (الولايات المتحدة الأمريكية)

٣ - معهد دراسات البلدان النامية (Institute of Developing Economies – JETRO) (اليابان)

٤ - مؤسسة ''مارتش أوف دايمز كندا'' (March of Dimes Canada) (كندا)

٥ - الرابطة الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة في أنغولا (National Association of Disabled People of Angola – ANDA) (أنغولا)

٦ - الشبكة الغينية للمنظمات المعنية بذوي الإعاقة من أجل الترويج للاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (Réseau guinéen des organisations des personnes handicapées pour la promotion de la Convention internationale sur les droits des personnes handicapées - ROPACIDPH) (غينيا)

٧ - منظمة النساء اللاتي يطمحن إلى غد أكثر إشراقا (Women Striving for Brighter Tomorrow—WSBT) (جمهورية كوريا)

# المرفق الرابع

## قائمة بالوثائق المعروضة على مؤتمر الدول الأطراف في دورته السابعة

| الرمز | العنوان أو الوصف |
|---|---|
| CRPD/CSP/2014/1 | جدول الأعمال المؤقت |
| CRPD/CSP/2014/2 | إدماج أحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: مذكرة من الأمانة العامة |
| CRPD/CSP/2014/3 | التنفيذ والرصد على الصعيد الوطني: مذكّرة من الأمانة العامة |
| CRPD/CSP/2014/4 | الشباب ذوو الإعاقة: مذكرة من الأمانة العامة |
| CRPD/CSP/2014/CRP.1 و Add.1-3 | انتخاب أعضاء اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عملا بالمادة ٣٤ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة: مذكرة من الأمين العام |